

السينودس الماروني اختتم أعماله : لصياغة قانون للانتخابات يُنصف كل الفئات

ناشد سينودس أساقفة الكنيسة المارونية في بيانه الختامي أمس، «جميع النواب والكتل السياسية بأن يتحلوا مسؤوليتهم الدستورية، ويقوموا بواجبهم الوطني والبرلماني في تعزيز الحوار والمصالحة بشأن الأسباب الحقيقية التي تحول دون انتخاب الرئيس». واعتبر أنّ «ما أقرته الانتخابات البلدية والاختيارية على مستوى كل لبنان يشكّل علامة فارقة تحمل المسؤوليين السياسيين في مراجعة حساباتهم ومواقفهم ليستمعوا إلى إرادة الشعب، ويعملوا على إعادة بناء دولة المؤسسات بدءاً بانتخاب رئيس للجمهورية، وصياغة قانون عصري للانتخابات النيابية يُنصف كل الفئات اللبنانية في التمثيل الصحيح».

وفي ختام السينودس، ترأس الراعي قدّاساً في بركي والقي عظة تحت عنوان: «ما جيّت لأحمل إلى العالم سلاماً، بل سبباً»، أوضح فيها أنّ «هذا السبب يعني كلمة الله التي تقول عنها الرسالة إلى العبرانيين: «إن كلمة الله حيّة وفاقلة، أمضى من كل سيف ذي حدّين، تنفذ في الأعماق ما بين النفس والروح».

أضاف: «السيف-الكلمة» يطال جميع الناس، وخصوصاً الذين يتخلون العمل السياسي والشأن العام. فوله لا يستطيعون القيام بعمل سياسي يهدف إلى تأمين الخير العام، وخدمة جميع المواطنين، وإنشاء دولة القانون والحق والعدالة، حامية لجميع وضامنة حقوقهم وسلامتهم، ما لم يحرزهم سيف - الكلمة، سيف القيم الروحية والإنجيلية والأخلاقية، من ذواتهم ومصالحهم التي تطل الصالح العام، وفي طليعته انتخاب رئيس للجمهورية، وإعادة الحياة إلى المؤسسات الدستورية وسائر المؤسسات التي تجعل من الدولة دولة قادرة ومنتجة وفاقلة، والكفّ عن التهم والإساءات المفضضة بين أهل الحكم».

ومساء أمس، زار الراعي بلدة عبيدا في المتن الجنوبي، يرافقه الطرانة: بولس مطر، حنا علوان، بولس صباح، طانيوس الخوري، وسيمير نصار، أمين سر البرطريك الخوري إيلي الخوري، ورئيس المكتب الإعلامي في بركي الحماي وليد غياض. وكان في استقباله في ساحة

ميقاتي: سبقاتي على إيماننا بخياراتنا وبالنهوض بمدينتنا

أكد الرئيس نجيب ميقاتي، أنّ «المسؤولية الوطنية تحتم علينا وتلزمنا أن نكون أصحاب رؤية سياسية تنطلق من إيمان ثابت بأنّ الوطن لجميع أبنائه، وأنّ السلوك الإيجابي جَزْ ويجزُر على الوطن الويلات، وهو سلوك عقيم».

وقال خلال رعايته الإفطار السنوي لـ «مندليات وقطاعات العزم»، في القلمون: «ياخذون علينا الهدوء والصبر والنفس الطويل، ونعيب عليهم قصر النظر وضيق أفق الرؤية والخطاب الذي لا يُغني ولا يُسمن من جوع. نحن لم نشاوم أو نتنازل عن حضور ودور وحقوق المكون الأساسي الذي نمثّل، ونحتدي كل الواهيمين أصحاب الذاكرة المقفولة أن يبرزوا موقفاً أو فعلاً سياسياً قديماً فيه تنازلاً عن حقوق السنة في لبنان».

وشدّد على أنّ «أكبر إساءة توجّه إلى السنة هي في تحويلهم إلى مذهب في مواجهة مذهب آخرى، فيما هم في الواقع أبناء دولة، ملتزمون بخيارها، الدولة الحاضنة للجميع والعدالة مع الجميع»، مشيراً إلى «أننا خرجنا من تجربة الانتخابات البلدية الأخيرة أكثر دراية بمزاج الناس واهتمامهم بشؤونهم، والمهم أنّنا كنا وسبقاً على إيماننا بخياراتنا الوطنية، وبضرورة أن تتضافر كل الجهود من أجل النهوض الاقتصادي والاجتماعي بمدينتنا طرابلس ومنطقتنا».

وأكد أنّنا «سنستأجر من المدينة بكل أحيائها وستواصل مع كل أهلها، سنستمع لهم ونشرح موقفنا ووجهة نظرنا، وسنتف في وجه من يريد تعريض المدينة وأهلها للخطر، مؤمنون ببقية أهلنا التي لن تهتز، وإيماننا بقدرتنا على استنهاض المههم من أجل عزة المدينة ورفععتها وتطويرها لتبلغ ما نسو إليه».

وأوضح ميقاتي، أنّنا «خرجنا من تجربة الانتخابات البلدية الأخيرة أكثر دراية بمزاج الناس واهتمامهم بشؤونهم، وحملنا أهدنا الذين أهدوا خيارنا مسؤولية مضاعفة ولهم منا كل الشكر، أمّا الناس الذين اختلفوا معنا في الخيار فتحترم موقفهم وخياراتهم، والمهم أنّنا كنا وسبقاً على إيماننا بخياراتنا الوطنية، وبضرورة أن تتضافر كل الجهود من أجل النهوض الاقتصادي والاجتماعي بمدينتنا ومنطقتنا، هذه قناعتنا، وسوف نبقي عليها وسنضاعف جهودنا لمواجهة الظروف الصعبة التي تحيط بوطننا».

المجلس الأعلى في «القومي» ينتخب عبد الخالق رئيساً له وديب ناموساً

عقد المجلس الأعلى في الحزب السوري القومي الاجتماعي جلسة في مركز الحزب، ضمن المهل الدستورية لانتخاب هيئته، وترأس الجلسة محمود عبد الخالق أكبر الأعضاء سناً، فيما شغل موقع ناموس حسام العسروي أصغر الأعضاء سناً. بعد التداول بين الأعضاء، وفتح باب الترشيح، فاز بالتزكية محمود عبد الخالق رئيساً للمجلس الأعلى وجورج ديب ناموساً.

وفي كلمة مقتضبة له، أكد عبد الخالق أنّ اعتقاد المؤتمر القومي العام في موعد الدستوري، وما تتخله من عرض وإساءة على فاعلية دور الحزب على المستويات كافة، والمناقشات والاقتراحات الهامة لإغناء مسيرة العمل الحزبي والنهوضي، والانتخابات التي جرت، كل ذلك يشكل دليلاً على فريدة حزبنا وتميزه، وحرصه الشديد على احترام إرادة القوميين الاجتماعيين بوصفهم مصدر السلطة.

وقال عبد الخالق: «نتنظرن تحديات كبرى، ونحن معنيون بتحمل مسؤولياتنا بكل عزم وجدية وإصرار، تحقيقاً لشعار مؤتمرننا والانتصار في معاركنا الصربية، ضدّ التقسيم والتفتيت والإرهاب والاحتلال والاستعمار».

وختّم عبد الخالق، لافتاً إلى أنّ المجلس الأعلى سيعمل على تكثيف مشاوراته ومناقشاته، وسيُنتخب رئيساً للحزب ضمن المهل الدستورية.

وقفة لـ«المرابطون» رفضاً لتعيين «إسرائيلي» رئيساً للجنة القانونية في الأمم المتحدة



حمدان متحدتاً في الوقفة

لنداون أن قدّم أوربا اعتمادها للمرابطين ورفضوه لأنه إرهابياً ويسكن إحدى المستوطنات، ورغم رفضه إلا أن بعض الدول تصرّ على تعيينه رئيساً للجنة القانونية، وذلك يكشف الأدعاءات الكاذبة لمن يدعون بأنهم مع حرية الشعوب ومع السلام في العالم».

بدوره اعتبر عضو المكتب السياسي للجنة الديمقراطية لتحرير فلسطين علي فيصل، أنّ «قرار الأمم المتحدة بانتخاب دولة إسرائيل» لرئاسة اللجنة القانونية في الأمم المتحدة هو انقلاب على الشرعية الدولية والقانون الدولي وحقوق الشعوب في تقرير المصير، وأنّ الأمم المتحدة هي انقلاب على الشرعية الدولية والقانون الدولي وحقوق الشعوب في تقرير المصير، وأنّ الأمم المتحدة هي انقلاب على الشرعية الدولية والقانون الدولي وحقوق الشعوب في تقرير المصير، وأنّ الأمم المتحدة هي انقلاب على الشرعية الدولية والقانون الدولي وحقوق الشعوب في تقرير المصير».

وتساءل: «لماذا الاستغراب بهذا التعيين عبر الانتخاب الديمقراطي السريّ استناداً إلى مفهوم المزيّف في الديمقراطية، بالأساس كانت الهيمنة اليهودية سريةً واليوم أصبحت علنية، فما فعلوه معي أنا شخصياً وتجربتي مع هذ الممثلين للديمقراطية وبخلفي وأسري لمدة أربع سنوات، تحت شعار عدالة الأمم المتحدة ولجنتها القانونية التي كانت بإدارة يهودية تلمودية مستترة، خير دليل على لا عدلهم ولا قانونيتهم ولا شرعيتهم».

ودعا حمدان باسم المجتمعين «الحكومة اللبنانية إلى إصدار بيان واضح وصریح يرفض تعيين يهودي تلمودي إرهابي في اللجنة القانونية للأمم المتحدة»، مطالباً «بوضع هذا الموضوع كبنء أول وأساسي على جدول أعمال مجلس الوزراء، وبرسم الوزراء الوطنيين وفي مقدمهم وزير الخارجية».

دريان في إفطار صيداوي: إلى متى سنحمل هذا الهدوء الهش؟

اعتبر مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ عبد الطيف دريان، أنّ «لبنان في غرفة العناية الفائقة ولا يمكن أن يخرج منها إلا بإيجاز أولي الأولويات، وهو انتخاب رئيس للجمهورية»، لأنه «لا يمكن أن نتصور جسماً بلا رأس، ولا يمكن أن نتصور جمهورية بلا رئيس».

كلام دريان جاء خلال رعايته حفل الإفطار السنوي لجمعية «جامع البحر» الخيرية في صيدا، الذي أقيم في «واحة السلام» في منطقة شرجيل، بحضور نواب وفاقليات.

بدأه، ألقى رئيس الجمعية طه القطب كلمة عرض فيها أهداف ورسالة الجمعية، ثمّ تحدث قبلان الذي قال: «أتيتكم في شهر الخير والبركة لنعري هذا الاحتفال الرابع، الذي يندّ عن أصالة أهل صيدا وعن فائهم لمؤسساتهم، ومن صيدا نقول، إن لبنان الوطن بحاجة إلنا جميعاً، لبنان الذي تعصف به الأزمات تلو الأزمات، والذي يئنّ من وطأة الحالة الاقتصادية والاجتماعية وتردي الحالة السياسية مع وجود فراغ طويل في سدة رئاسة الجمهورية وتعطيل في السلطة التشريعية وتعطيل في مجلس الوزراء، نقول أيها اللبنانيون لا بل أيها السياسيون، أنّ الألوان أن تعوا خطورة الوضع في لبنان، لبنان في غرفة العناية الفائقة ولا يمكن أن يخرج منها إلا بإيجاز أولي الأولويات وهي انتخاب رئيس للجمهورية، فلا يمكن أن نتصور جسماً بلا رأس، ولا يمكن أن نتصور جمهورية بلا رئيس».

أضاف: «أيها السياسيون، ارتفعوا معنا إلى سلم المسؤولية وارتقوا معنا في الوعي لخطورة الوضع في لبنان، الجوار كله ملتهب فألى متى سنحتلّ نحن هذا البرهوه البش الذي يسيطر على بلدنا لبنان؟ نحن على ثقة تامة بالمؤسسة العسكرية والقوى الأمنية للحفاظ على الأمن في صيدا وفي بيروت وفي طرابلس وفي كل لبنان، نحن على ثقة بأنّ هذ الأجهزة تقوم بمهامها على أكمل وجه بعين ساهرة وضمير منبسط، إلا أنّنا نخشى من الفلتان الأمني، ولا يمكن أن نواجه هذ الخشية من الفلتان الأمني إلا بتضامنا جميعاً، ووجودنا وبإيماننا بضرورة قيادة لبنان واحدا حراً مستقلاً إن شاء الله».

وفي الختام، قدّم رئيس الجمعية ونائبه المهندس فادي حجازي درعا تكريمية إلى مفتي الجمهورية عربون وفاء وتقدير.



دريان يتسلم الدرع

وهاب من الرابية: عون يملك مفتاحي رئاستي الجمهورية والحكومة



عون مستقبلاً وهاب

التقى رئيس «تحتّل التغيير والإصلاح» النائب ميشال عون في دارته بالرابية الوزير السابق جان لوي قرداسي، الذي لم يدل بأي تصريح.

كما التقى الوزير السابق ونام وهاب، الذي قال بعد اللقاء: «نحن اليوم في فترة صوم، ولكن الإفطار لن يكون على بصلة، لذلك ننتظر أكثر من مبادرة بعد العيد أو خلال هذا الصيف، وأول المبادرات المطلوبة هي من الرئيس سعد الحريري ألا يستمر في تعطيل عملية انتخاب رئيس الجمهورية، لأنّ أيّ رفض لنسبة الإجماع المسيحي على الرئاسة هو تعطيل ليس مسألة نصاب، بل التعطيل بالسياسة وليس بعد الأصوات في مجلس النواب».

أضاف: «أؤكّد للرئيس الحريري من الرابية اليوم، أنّ العماد عون يملك الآن مفتاحين، الأول مفتاح رئاسة الجمهورية والثاني مفتاح رئاسة الحكومة، والعماد عون يملك تفويضاً من القوى السياسية التي ينتمي إليها، وبالتحديد من السيد حسن نصرالله، بالتفاوض مع الرئيس الحريري على موضوع العودة لرئاسة الحكومة، وهو الوحيد الذي يملك هذا التفويض، لذلك، حتى لا يطول الزمن ولا يضيع الوقت للمسالمة حتى ولو استمرت فترة طويلة، هذان المفتاحان سيقيان في جيب العماد عون».

ودعا وهاب الحريري والنائب وليد جنبلاط «الذي كان له موقف أخيراً في هذا الموضوع، إلى أخذ المبادرة وهو صاحب مبادرة والنقاش مع الرئيس الحريري بشكل جدي في هذا الأمر حتى نخرج من الأزمة»، معتبراً «أننا بحاجة لبناء جمهورية ولرئيس جمهورية، لأننا بلا جمهورية».

وختتم: «المطلوب أن يكون العماد عون رئيساً للجمهورية ليبنى الجمهورية، ولا نريد رئيساً للجمهورية على الجمهورية الحالية «الخرسانية». إنّ اختصار الوقت ضروري، وأصبحت الحاجة ملحة. هناك ملفات كثيرة تنتظر انتخاب رئيس للجمهورية، وحكومة جديدة، وانتخابات مجلس نواب على أساس قانون عادل وهو قانون النسبية».

وردّ على سؤال، قال وهاب: «عندما يقول الرئيس الحريري إنه موافق على انتخاب العماد عون رئيساً للجمهورية، خلال ساعات سيكون نواب 8 آذار في المجلس النيابي لانتخاب العماد ميشال عون رئيساً».

وعمّا إذا كان الرئيس برّي مستعد لفتح المجلس النيابي لانتخاب رئيس للجمهورية، قال: «عندما يوافق المكون الأساسي على هذا الأمر، كل الناس ستهذب إلى المجلس النيابي لانتخاب الرئيس، العقدة الأساسية تكمن في هذا المكون السني الأساسي، أي الرئيس سعد الحريري».

ورأى أنّ «التفويض بيد العماد عون لرئاسة الحكومة، هناك شروط سياسية حول كيفية تصرف الحكومة اتجاه الأمور السياسية الاقتصادية والمالية والإنمائية والإقليمية».

قالوا أمس

حزبية عدّة، وعرضوا برامج عمل الهيئة التنفيذية للانطلاق المتجدد للحزب بعد انتخاب قيادته الجديدة في سبيل تفعيل العمل الحزبي على مستويات كافة».

● رأى الأمين العام «النتيار الأسدي» المحامي معن الأسعد، في تصريح، أنّ هروب الحكومة من مقاربة القضايا الوطنية وهموم المواطنين ومعاتاتهم اليومية يؤكّد ضعفها وفشلها في القيام بمسؤولياتها، ودعا «القوى الحاكمة والمتحكّمة إلى الاستقالة الجماعية من العمل السياسي والوطني والرسمي إذا بقيت عاجزة ومقصرة وفاشلة في إدارة شؤون البلاد والعباد»، وسال الأسعد «الحكومة»، ومن معها ويدعها ويمنع سقوطها، عن ملفات الفساد التي تتراكم ويؤجّل البحث فيها خشية من غضب هذا الفريق السياسي أو ذلك، وخوفاً من مواجهته، فأين ملف أوجيرو، وماذا عن هموجة سد جنته، وماذا عن أزمة أمن الدولة والنفايات والتلزيّات ولماذا تأجيلها وعدم ذكرها حتى في جلسات الحكومة؟ لأنّه كما يبدو أنّ المخفي أعظم وأخطر».

وحذر اللبنانيين «من الانجرار خلف الشائعات التي توحى بعمليات إرهابية في مناطق مختلفة من بيروت»، داعياً إلى «التحصن بالوعي والتماسك الوطني وسدّ الفجرات التي يحاول مخططو وصانعو الفتن الدخول منها لعزيم من عدم الاستقرار الأمني».

● أعرب حزب «الديمقراطيون الأحرار» في بيان، بعد اجتماعه الأسبوعي برئاسة تراسي شمعون، عن «أسفه للخطوة التي أقدم عليها حزب الكتائب اللبنانية باستقالة وزيريه من الحكومة، ويرى أنّ الاستقالة في هذ المرحلة تخلّ بالتوازن الوطني داخل الحكومة، وهو ما نشكو منه أصلاً في مؤسسات الدولة وإدارتها»، وطالب حزب الكتائب بالعودة عن قراره لحين انتخاب رئيس للبلاد يُعيد انتظام عمل المؤسسات».

ورأى أنّ «السماح للطبقة الحاكمة بالسير بقانون الستين ما هو إلاّ تكريس للجمود الحاصل منذ أول تمديد للمجلس النيابي ولاستمرار حال الجمود الحاصلة، الشيء

الذي لن يُتيح أيّة فرصة لتحوّج إلى التغيير المرغبي. هذا يعني أنّ البلاد ستشهد تدهوراً كبيراً متراقفاً مع وضع أمنيّ خطير ومستقبل مجهول».

وأشار إلى أنّ «المعركة الكبرى المقبلة هي الرفض القاطع للقانون الأجنبي، والسير بقانون عصري للانتخابات على أساس النسبية مع الدوائر الكبرى، وتخفيض عدد النواب إلى 108، وتخفيض سنّ التصويت إلى 18، وفرض إلزامية التصويت للجميع ما يُجبر الشعب على التحرك».

وأدان البيان «التفجير الإرهابي الخطير الذي استفاد منه لبنان والمهجر، ورأى فيه مخططاً للنيل من القطاع المصرفي بتصويره غير آمن، وتوجيه الاتهامات إلى حزب الله المستهدف من القانون، وإظهار السلطة اللبنانية وقواها الأمنية عاجزة عن كشف الفاعلين ومحكمتهم»، وأعرب الحزب عن ثقته «بأنّ أجهزتنا الأمنية ستكشف هؤلاء الإرهابيين وتحاكمهم، وبأنّ حاكم مصرف لبنان الدكتور رياض سلامة سيجرمي القطاع المصرفي وحقوق اللبنانيين والمودعين، وسيجتاح هذ المرحلة كما في مراحل سابقة أكثر خطورة».

ودعا «رئيس الحكومة تمام سلام إلى إيجاد حل عادل لجهاز أمن الدولة، على غرار باقي الأجهزة».

● أكد رئيس «لقاء علماء صور» الشيخ علي ياسين في بيان، أنّ «حزب الله وجماعه سينيصرون على الحصار المالي، كما انتصروا عسكرياً»، داعياً «جميع القوى السياسية إلى الابتعاد عن السياسات الكيدية، رافة بالاستقرار الوطني العام».

ورأى رئيس حزب «الوفاق الوطني» بلال تقي الدين، أنّه «على الرغم من أهمية المستشفى المصري المبدائي للصعدين الإنساني والصحيّ ودوره في تقديم العنابة المجانية للناس، إلاّ أنّه يجب ألا يأتي على حساب المساحات الخضراء المتبقية في بيروت»، وأكد «ضرورة إيجاد موقع بديل يتمّ بناء المستشفى عليه»، متمنياً على الحكومة «أخذ هواجس أهل بيروت في الاعتبار، وإيجاد الحل الذي يُرضي جميع الأطراف».

أشكال وألوان الإطلاة الصباحية الرمضانية

يوميّاً بعد موجز 11:00 صباحاً